

عن دقائق التلبس بين التأليف والترجمة: كتابات صلاح فضل أمودجاً

أ. د. سعد عبد العزيز مصلوح
جامعة الكويت، الكويت
elmft@hotmail.com

الملخص

عرفت اللسانيات العربية في تاريخها نوعين متميزين من الأعمال العلمية: التأليف الأصيل المنسوب نسبة صحيحة إلى مؤلفين بأعيانهم، والأعمال المترجمة من اللغات الأجنبية إلى اللسان العربي. ولا ريب أن لكل من هذين النوعين معاييره الحاكمة على جدواه وجودته، وأن السياق العلمي لا يزال في حاجة إلى مزيد من الإنجازات الجادة في كلا الاتجاهين. وتحاول هذه الورقة كشف اللثام عن نمط من الأعمال الخطيرة الهجين بدأ في اقتحام مجال اللسانيات العربية. ويتمثل هذا النمط بالخلط المتعمد والمنهج بين التأليف الخالص والترجمة. وقد أنتج لنا هذا النمط ما يمكن أن يُسمى "تأليفاً هو أشبه بالترجمة، أو ترجمة هي أشبه بالتأليف". ويعدّ كتاب صلاح فضل "علم الأسلوب: مبادئه وإجراءاته"، وكذلك معظم أعماله الأخرى أمودجاً جيد التمثيل لهذا النمط الهجين. وتحاول هذه الورقة الكشف عن التقنيات التي اعتمدها لتحقيق هذا الهدف غير المشروع علمياً وأخلاقياً.

الكلمات المفتاحية:

المراجعة النقدية، التأليف الأصيل، الترجمة، التأليف الهجين.

**About Elusive Tactics Of Mixing Original Authorship With Translation: Salah
Fadl's Writings as a Model**

Pr. Saad Maslouh
Kuwait University, Kuwait
elmft@hotmail.com

Abstract:

The Arabic linguistic literature has known in its history two distinct types of scientific works: authentic authorship attributed explicitly to specific authors, and works translated from foreign languages to Arabic.

There is no doubt that each of these two types has its own criteria governing its value, quality and the scientific context is still in need of more serious achievements in both directions.

This paper aims to reveal a hybrid and dangerous type of works that has begun to invade the field of Arabic linguistics characterized by deliberate and planned mixing of original authorship and translation. This has produced for us what might be called: "an authorship that is more like a translation, or a translation which is more like an authorship".

Salah Fadl's book: "Stylistics: its Principles and Practice/ Ilm el-Uslub: Mabadi'uhu wa Ijra'atuhu" and also in most of his other works are a well-represented model of this hybrid genre. This paper is an attempt to unveil elusive techniques he commits to achieve his scientifically and ethically illegal goal.

Keywords:

Translation, original authorship, hybrid authorship, critical reviews.

0. فاتحة ومهاد

وقفت بالبيان ذات بحث سبق (1998) أمحضته لرصد مسيرة اللسانيات العربية المعاصرة في النصف الثاني من القرن الماضي عند عرّضين من أعرّاض أمراضها وهما:

1. أن الترجمات التي صدرت لأعمال لسانية غربية كان الحاكم على اختيارها في كثير من الأحيان طابع الاصطفاء أو المصادفة أو إيثار ما هو سهل قريب. كما أن كثيراً منها يكابد مشقة سيطرة المترجم على الفكرة في أصولها، وإحكام العبارة عنها في صياغتها العربية. ولعل كثيرين منا خاضوا هذه التجربة المدهشة؛ وهي أن يقرأ أحدنا النص مترجماً إلى العربية فلا يفهم عنها، حتى إذا رجع إلى الأصل الأجنبي وجد الفكرة ساطعة سطوع الشمس في اليوم القانظ.

2. أن كثيراً من التصنيفات اللسانية التي وضعها اللسانيون -حقيقه أو حكماً- هي ترجمة أشبه بتأليف أو تأليف أشبه بترجمة. وقلت يومها: إن في مثل هذه الأعمال إيثاراً كبيراً ومنافع للناس، بيد أن إيثارها أكبر من نفعها؛ لما تنطوي عليه من تعفية على الأصول، وتشويه لها، ومن عقد الصلات الزائفة العجول بين المسائل لأدنى ملاسة، واستفزاز لها من سياقها العلمي والثقافي على نحو يجعلها غير منتجة أو فاعلة، ومن تلفيق ظاهر في أكثر الأحيان بين العلم الوافد والعلم الموروث¹.

ذلكم ما كان منذ عقدين، وما كنت أحسب يوماً أن ستنهض همة نخبة من أهل الاختصاص لتجعل من هذه المعضلة المعرفية موضوعاً للانتداء والمناقفة في محفل علمي رصين، حتى كانت هذه الدعوة من جامعة القاضي عياض بالمملكة المغربية الشقيقة التي حملت هذا العنوان الموفق الملهم: "ترجمة اللسانيات ولسانيات الترجمة".

بيد أن هذه القسمة الثنائية شبه الحدية للتصنيف بين التأليف المحض والترجمة المحض، تغري باستنباط قسيم ثالث فشا في التصنيف

¹. سعد مصلوح، في اللسانيات العربية المعاصرة، ص 27.

اللساني والأسلوبي المعاصر، وكان من مظاهر خطره انتسابه إلى أعلام مذكورين يُفزع إليهم لتحصيل الفقه بهذا العلم الوافد. وأعني بذلك القسم ما يقع في منزلة بين المنزلتين؛ فلا هو بالترجمة المحض لنص مكتوب بغير لسان العرب، ولا هو بالتأليف العربي الخالص لصاحبه. وحاصل ذلك أنه ممتنع على الانضواء في "ترجمة اللسانيات"، وغير قابل في الآن نفسه لأن يكون موضوعاً للدرس في باب "لسانيات الترجمة"؛ إذ إنّنا نكون حينئذ أمام نص هو في جوهره ترجمة عيّنت فيها يد التأليف، أو تأليف أناخ بكلّكله على النص الأجنبي فاسترقه وأرهقه، وضيع حق صاحبه فيه، وأمعن في السلخ والمسخ والاحتيال، ثم إنه لا يقنع بذلك حتى يقدمه للقارئ مموهاً بأفانين من الزهو والاختيال.

1. تحرير الإشكال

لعلي مستطيع بالمتابعة أن أستظهر جملة من النماذج الشائعة في التصنيف اللساني -ترجمة أو تأليفاً- هذا بيانها:

(1) تراجمٌ خالصةٌ تغيّاً أصحابها نقل الأصل، وأعفوا أنفسهم من التدخل في النص بزيادة للإيضاح الشارح، أو التمثيل العربي بالإحلال أو الاستبدال. وقد هيمن على هذا الصنف هاجس الأمانة والحرفية، وأجاءه في مواطن كثيرة إلى مكابدة مصاعب العُجمة ومواجهة مشقة التغريب. ولم يكن عجباً أن يتخذ هذا الصنف من دون قرائه حجاباً حائلاً بين نضاعة التواصل وكمال الإفادة. [مثاله كتاب فندرييس "اللغة"، وقد ترجمه عن الفرنسية محمد القصاص وعبد الحميد الدواخلي]

(2) تراجمٌ اجتأرت على النص الأجنبي، فرأت -على اعتراف منها بإرادة الترجمة والنقل عنه- أن استبدال التوطين بالتغريب هو المنهج الأولي بالاتباع لتحقيق المقاصد، وأوغلت في هذه السبيل حتى أضحت نسبة النص "المتراجم" إلى مؤلفه الأصلي ظلماً لكليهما، واستهدفت بذلك لضروب من النقود الرفيقة حيناً واللواسع أحياناً. ومع أن جدّها العملي ربما يكون أوفى من الصنف المتقدم يظل إدراجها في حيز التراجم أمراً لا يخلو من التجاوز والمخاطرة. [مثاله: كتاب جسبرسن "اللغة بين الفرد والمجتمع" الذي ترجمه عن الإنجليزية عبد الرحمن أيوب]

(3) تراجمٌ نَحَتْ إلى الجمع بين المذهبين؛ فأصفت ترجمته النصّ الأصلي بمكان جعل منه متنّاً، وجعلت من التعليق تحشياً تضمنها ما هو ضروري -بل ما لا ضرورة له أحياناً- لفهم النص وتوثيره والإفادة منه. [ومثاله: كتاب أولمان "دور الكلمة في اللغة" الذي ترجمه عن الإنجليزية كمال بشر].

كانت تلكم هي الحال حين يعالّن المصنّف قارئه بأنّه مترجم لا غير ولا سوي، وبأنّه إنّما يقرأ عملاً منقولاً من لسان أجنبي إلى لسان العرب، ثم لا ضير أن تختلف من بعد ذلك مذاهب النقل على الأوجه التي أسلفنا بيانها. والقارئ مفوّض في الحكم على العمل بما يؤديه إليه اجتهاده.

أما أن يساق العمل المترجم على أنه محض تأليف فأمر لا ينبغي قبوله، ولا يمكن نعته إلا بالتفلت من الضوابط التي يستبين بها القارئ ما هو خالص لصاحب العمل، وما جيء به على سبيل الاقتباس والانتناس، أو تحقيقاً لغايات المناقشة والاستدلال بالتأييد أو بالنقد والتفنيد. وتقف هذه الدراسة بنظرة متلبّثة فاحصة عند هذا النمط الهجين من التأليف اللساني والأسلوبي كُتّب له بعض الشيوخ في السياق العلمي الراهن، وقد وسّمتُهُ في غير موضع مما كتبت بأنه "تأليف أشبه بترجمة أو ترجمة أشبه بتأليف"، في محاولة منا للتعرف إلى دوافعه، ورصد مظاهره، والكشف عن الآليات المصطنعة في إنجازها، والتنبيه إلى خطر عواقبه على رصانة المعالجة المنهجية لمسائل العلم والاجترار على أخلاقياته. ومادام الأمر معلقاً بالنصوص وتحليلها فلا محيص من مواجهة مُعضل الاختيار، بلا تزيب علينا -إن شاء الله- في التسمية والتعيين؛ إذ بيان الحق -على الوجه البادي لنا- هو الغاية والمبتغى. وما بنا في هذا المقام أن نعالج سفرنا بتمامه؛ إذ حسبنا الاجترار بأهمّودج جيد التمثيل -إن شاء الله-. وقد رأيت أن يكون مختاري للنظر والتحليل همّودجاً من كتاب "علم الأسلوب: مبادئه وإجراءاته" لصالح فضل، وهو فصل عنوانه: (من الوجهة الوظيفية والإحصائية) [ص 274 - 330، طبعة النادي الأدبي في جدة، 1984]. ولقد نظرت فبدا فيه لي مظاهر من التلبّيس بين الترجمة والتأليف حريّةً بالبيان، وفي ما يأتي تفصيل بما هو أمتع وأشبع.

2. تعريف بدقائق التلبّيس

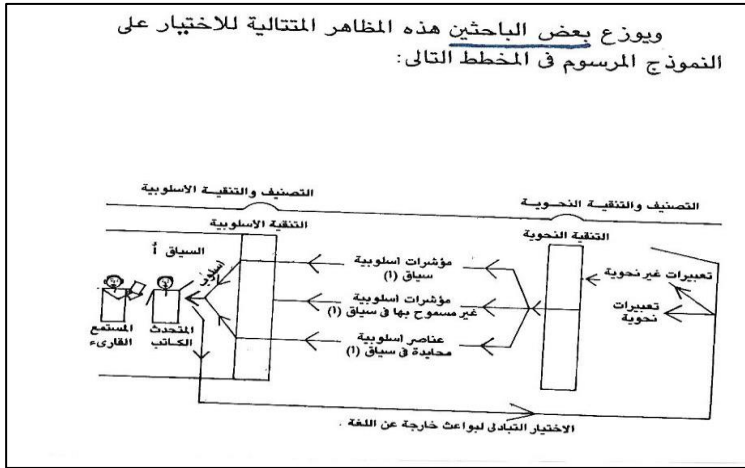
أبدأ ببيان وتعريف بهذه الدقائق، فأقول: إن أبرز تجلياتها هي: تجهيل الإسناد، والترخص في توثيق الإحالات، وغياب علامات التنصيص، وإقحام أمثلة عربية بديلة في سياق النص المترجم؛ وكل أولئك مما يسمّ العمل أو يصمّه بالتشويه والتمويه، والاستخفاء بالسطو، والافتتان في أساليبه ومذاهبه.

وها نحن أولاء نفضل القول في ما تقدم على الموالاة السابق إيرادها.

3. 1.2. تجهيل الإسناد

الغاية من تجهيل الإسناد في هذا الضرب من التصنيف معروفة؛ فحين يراد للنص أن يكون صرفاً من التأليف أو صرفاً من الترجمة تنتفي الحاجة إلى مثل هذا التجهيل؛ ولينظر من يشاء مثلاً ودليلاً

إلى ما اختاره شكري عياد من عنوان لكتابه الرصين "اتجاهات البحث الأسلوبي" [أصدقاء الكتاب، 1996]؛ إذ أضاف إلى هذا العنوان الأصلي عنواناً فرعياً ثانياً هو: "اختيار، وترجمة، وإضافة". يمثل هذا تستبين معالم الطريق لقارئ الكتاب؛ فيوضع تحت كل صنف ما يصدق عليه ويمت إليه. أما تجهيل الإسناد فمركب يرتكبه من يريد أن يحتمل ظاهر كلامه على أنه من وضعه وتأليفه، والحقيقة غير ذلك، ومن ثم تراه يجهد جهده لتحصيل صك البراءة من تهمة النقل عن الآخرين بألوان ما سمّاه أبو الفتح "الحيلة والتلطف لا الإقدام والتعجرف". ومن تجهيل الإسناد ما يكون فيه العزو كلاً عزو؛ كأن يقال: "ويرى بعض الباحثين أو بعض الدارسين"، أو يقال: "بينما يذهب باحثون آخرون إلى...". بل إن العزو إلى البعض المجهل يكون في مواطن كثيرة مع نقول أو مخططات أو رسوم لا يمكن أن تكون إلا لباحث بعينه معروف الاسم والوسم، ومن ثم لا يصح في حقها أن يحال إليها على هذا النحو المخدوش. وأخشى أن يكون سنّة سيئة يتبعها شدة الباحثين؛ فيكون على فاعل ذلك وزره ووزر من عمل به إلى يوم القيامة. وأسوق هنا مثلاً يعالّن به صلاح فضل قارئه بنوع من السطو الأصلح الذي لا يجوز من مثله، فيقول في ص296 من كتابه "علم الأسلوب مبادئه وإجراءاته":



ذلك أن هذا النموذج المرسوم إنما وضعه واضع بعينه، واجتهد في تصميمه، وبسره أن ينسب إليه. أما أن يقول فضل في هذا الموضوع: "ويوزع بعض الباحثين هذه المظاهر المتتالية للاختيار على النموذج المرسوم في المخطط التالي؛ فأمر لا أراه يجوز.

وقد يكون العزو أحياناً إلى علم بتمامه؛ كأن ينسب الرأي إلى علم اللغة أو علماء الأسلوب جملة واحدة، وهو زعم يصعب تصديقه؛ فمن المحالات أن يستحيل المشتغلون بعلم من العلوم على اختلاف منازعهم وأنظارهم وحظوظهم من المعرفة جوقاً من المنشدين أو العازفين يؤدون أغنية واحدة أو لحنا واحداً في اتساق لا يعرف التنوع، بل التخالف، بل النشاز أحياناً.

4. الترخّص في الإحالات

لما كان كل كتاب لابدّ له من مراجع ومصادر يمتاح منها ويستند إليها ويحاورها -وكانت جمهرة كبيرة من نصوص الكتاب منقولة عن عدد غير قليل من المراجع والمصادر بدرجات متفاوتة من الخفاء والظهور- كان تمام الوفاء بتعيين مصادرها ومواردها حقاً واجباً، ومظهِراً كاشفاً عن حقيقة الجهد؛ لذلك لم يكن بدّ في هذا الضرب من التصنيف الهجين من تعويم الإشارة على نحو يتحقق به تسيب الحدود والفواصل بين الأقوال، ويحصل به المبتغى من خلط بين ما للمؤلف وما للمترجم بأقل الملام، وأهون التثريب. وهذا تصرف أشبه ما يكون بإجراءات التأميم التي تصطنعها الديكتاتوريات الغاشمة مع الخاضعين لسلطانها، وبها تستباح الممتلكات، وتُغتصب الحقوق.

ولقد جاء في تقديم كتاب "علم الأسلوب: مبادئه وإجراءاته" حديثاً عن الأرقام المستخدمة في تعيين الإحالات في نص يقول "مؤلفه" صلاح فضل: "إنني آثرت أن أتبع طريقة مستحدثة، تقضي بترتيب أهم المراجع في نهاية الكتاب، وإعطاء كل منها رقماً معيناً، ثم الإشارة إليها في صلب النص برقمين: أحدهما يعود إلى المرجع كما ورد في التّبت الأخير، وثانيهما يعود إلى رقم الصفحة أو الصفحات المقتبس منها النص طبقاً للطبعة المذكورة" [ص: 8-9].

أما عن علة هذا الإيثار فيقول المؤلف: "وتهدف هذه الطريقة إلى تفادي إثقال حواشي الكتاب بأسماء المراجع؛ خاصة وأنها في معظمها أجنبية، وتفادي تكرارها كلما رجعنا إليها" [ص: 9، وفي أسلوب الكاتب معاملة لا تخفى].

قلت: لا بأس ولا تثريب؛ فهي طريق معهودة في ما نقرأ، وربما كانت ناجعة في تحقيق ما أشير إليه من غايات. بيد أنه لابدّ لذلك من ضوابط لا تنسف الأسوار ولا تجتاح الحدود الواسمة لأعيان النصوص وأصحابها. وسنرى أن ذلك ما لم يكن في الغالب الأعم.

ويزيد الأمر عجباً ما ساقه "المؤلف/ المترجم" علة أخرى لصنيعه هذا؛ قال: "كما تهدف [يعني هذه الطريقة] إلى توفير أعظم قدر من سلاسة التلقي وحرية التوثيق لدى القارئ، دون تشتيت لانتباهه، أو التعامل عليه بذكرها كل مرة، أو التعمية عليه والإبهام وإخفاء المصادر بإغفال الإشارة

إليها كلما اقتضت أمانة البحث وضرورة التوثيق". [ص9]، (والإبراز بالخط المائل من صنيعي، وفي الكلام تلويح لا يخفى على القارئ الحصيف مغزاه).

وأقول: أشهد أن هذه العبارة -ولا سيما قوله: "توفير أعظم قدر من... حرية التوثيق لدى القارئ"- هي من أغرب ما وقع لي في تسويغ ما يصعب تسويغه، بل في ما ينبو به حيز الممكّنات، وتتعاقد في العبارة عنه الكلمات. حتى إني لا أدري ولست إخال أدري كيف تاحت للمؤلف صياغتها على هذه الصورة الرجراجة العجيبة. وسنرى كيف أن شيئاً مما نغياه "المؤلف/ المترجم" لم يكن، وما كان له أن يكون.

5. 3.2. تغييب علامات التنصيص

ربما كان للطريقة المتبعة في الإحالة أن تؤتي إزاءها لو اقترنت بالتزام الدقة والانضباط في استعمال علامات التنصيص. بيد أنا لا نكاد نجد إلا في القليل النادر- أياً من الأقواس التي استخدمها "المؤلف/ المترجم" في تعيين الإحالات مقترنة بعلامات تنصيص تحدد مبتدأ الاقتباس ومنتهاه، ولعل ذلك هو ما عدّه "المؤلف" من باب توفير "حرية التوثيق لدى القارئ". والسؤال الورد هنا: من تناط مهمة التوثيق، أبكاتب البحث أم بالقارئ؟ وأي حرية يفترض أن تكون للقارئ في شأن التوثيق؟ وأين تقع مظنة "التعام على القارئ" من مشكلة إيراد الأقواس وتغييب التنصيص؟ وهل لذلك أن يميّط عن الكتابة العلمية تهمة الإبهام والتخفي المتعمد بالمصادر؟. إنها سؤالات يصعب أن تجد لها جوابات تشفي النفس وتبرئ السقام.

6. 4.2. التمويه بإقحام أمثلة عربية بديلة في سياق النص المترجم

استيقظت هذه الظاهرة نظري من قديم، فنبهتُ إليها في ذات بحث؛ إذ هالني أن "تداول أيدي الناس أسفاراً مهيبة بلغت صفحات بعضها المئتين عدداً، ومع هذا يتدسس بين سطورها الشاهد أو المثال من كلام العرب، أو يظهر على استحياء حيناً، ولأدنى ملابسة حيناً، شاكياً غربته وانقطاعه ونبو مقامه"¹. وطني أن "المؤلف/ المترجم" حين يورد الأمثلة الأجنبية في النص "المؤلف/ المترجم" ويعالجها بالإحلال والإبدال الفوري، إنما يوردها ليوهم القارئ أن نص الكلام خالص له، وأن "أولمان" المستتر قد غيَّبَ عمدًا ليظهر مكانه مترجم يجهد لإقناع القارئ بأنه هو المؤلف. والحق أن عاقبة هذا العمل في مثل هذا الضرب من التصنيف الهجين جد خطيرة؛ إنه إضفاء وسم التأليف

¹. سعد مصلوح، في النقد اللساني، ص 200.

الزائف على ما هو في حقيقته ترجمة صرف لا تخلو من إخلال جسيم بالأمانة العلمية، وبخاصة بعدما استعان "المؤلف/ المترجم" منظومةً من الوسائل الأخرى، تلك التي أسلفت الحديث عنها؛ أعني: تجهيل الإسناد، والترخص في الإحالات، وتغييب علامات التنصيص، وكلها منظومة مركبة يعترض بعضها ببعض، وتسهم في إحكام صناعة التليبس بين الترجمة والتأليف.

ونأتي الآن إلى تأملات مستأنية لهذا النموذج الجامع والناظم لمعظم ما عرضنا له من مسائل، على أكادة منا أنه خلية حية تنطوي على جماع الآليات الواسمة لصناعة التليبس فيه على البيان السابق إيراده.

2. دراسة النموذج

أود في هذا المطلب أن أعكف بالتأمل على نموذج أردتُه مثلاً كاشفاً عن المشكل الموضوع للمدرسة؛ وأن يكون التأمل شرحاً وتفكيكاً للآليات المعتمدة في صناعة التليبس. في ما وجهه صلاح فضل من نقد للأسلوبيات الإحصائية في كتاب "علم الأسلوب: مبادئه وإجراءاته"، وحرصه على إيهاهم القارئ بأن النقد الموجه إنما هو من عند نفسه، مع أنه على الحقيقة "ترجمة نصف أمينة" بل "غير أمينة" لاعتراضات أبقاها ستيفن أولمان في بحث بعنوان "تجاهات جديدة في علم الأسلوب"، وهو بحث نشر ضمن كتاب "Language and Style" الصادر عام 1964. وقد أنجز شكري عياد ترجمة لهذا البحث نشرها في كتابه "تجاهات البحث الأسلوبي" الصادر في القاهرة عام 1996، وفي الكتاب إشارة لطبعة أولى منه صدرت في الرياض عام 1985م أطلع عليها [أما ما عندي من المعلومات عن كتاب فضل فيقول إن طبعته الأولى صدرت في 1984، وأن هذا الفصل سبق نشره في العدد الأول من المجلد الرابع من مجلة "فصول" الصادر عام 1983]. وخالصة القول مما تقدم تقضي بأن ظهور اعتراضات أولمان التي احتازها "فضل" لنفسه سابق على ظهور ترجمة عياد لمقال أولمان، وأن صلاح فضل حينئذ قد أجرى خيله مختالاً في الخلاء إلى أن صرح الصبح لذي عينين، وكان ما كان من ظهور نص أولمان في صورته الأصيلية على يد عياد بريئاً من الخلط والتعيب.

وإظهاراً للفرق بين مذهبي الرجلين تجاه النص الأصلي نورد ما وعد به "عياد" القارئ في مقدمة كتابه [طبعة 1996]؛ قال: "وسيراعي في الترجمة أن تكون على غاية ما يتمناه القارئ من الدقة والوضوح" [ص7]. أما عن مذهبه في نقل الأمثلة والشواهد التي ضمنها "أولمان" كتابه من الإنجليزية أو اللغات الأخرى، فقال: "لقد عمدنا في هذا الجزء إلى الاحتيال لتعريف القارئ بهذه السمات؛ تارة من خلال الترجمة التي نوردها بعد المثل الأصلي محصورة بين قوسين معقوفين هكذا []، وتارة من خلال الشروح التي نزيدها في الهوامش".

وهنا أقول لهذا العالم الجليل "شكري عياد": "رحمك الله أيها الناقد العظيم!؛ إذ تضع كل كلمة من كلامك في حائق موضعها، من غير سطو ولا اجتياح ولا إفسار للميزان". ولمن شاء تعرف الفارق بين المذهبين، وبين أمانة الرجلين أن يطلع على عبارة "فضل"؛ إذ يقول: "ولما كنا نعيش في عصر إحصائي فإنه ليس من الغريب أن تظفر مناهج الإحصاء بشهرة واسعة بالرغم من التحفظات التي يبديها الباحثون عليها، ونسوق هنا جملة من الاعتبارات التي تدعو إلى الحذر في الاعتماد المطلق على المنهج الإحصائي في الدراسة الأسلوبية". (الإبراز من صنيعي).

وواضح أن الفارق بين ترجمة عياد وعبارة فضل جد بعيد للمتأمل؛ فالاعتبارات التي أبداهها باحث بعينه هو أولمان [في عبارة عياد] صارت بالإسناد المجهل "تحفظات يبديها الباحثون" [بعبارة فضل]، وما هو حق خالص لـ "أولمان" وحده من دون الباحثين صار اجتياحه والاستيلاء عليه قدراً واقعاً معبراً عنه بضمير العظمة (نحن)؛ إذ يقول فضل: "ونسوق هنا جملة من الاعتبارات".

حين قرأت كلام "فضل" بحثاً منشوراً في "فصول" عام 1982، حفزني للرد عليه أمور لعل على رأسها تنفيذ الاعتراضات الموجهة إلى المعالجة الإحصائية للأسلوب، وبخاصة ما نال به كتابي "الأسلوب: دراسة لغوية إحصائية" [1980] من نقود تجافت عن الإنصاف في المضمون والعبارة، بل صرحت بسوء الفهم. غير أنني أخذتني الأواخذ فلم أشمر للأمر وإن ظلت في النفس حسيكة من صدق ادعاء "فضل" أن الاعتراضات والنقود له خاصة، ومن حرصه الحريص على التخفي بمصدره، ولم أكن حصلتُ كتاب أولمان بعد. ثم كان ما كان من حصولي على كتاب أولمان وظهور الخبيء بما تاح لي من قراءة ترجمة عياد الأمانة للبحث الأصيل، ثم كان أن صدر البحث الذي سبق نشره في "فصول" متضمناً في كتاب "فضل" على هيئته الأولى بلا عدول ولا تعديل. حينئذ قلت لنفسي: هذا أوان الشد فاشتدي زيم. لقد وجب الرد وجلاء أغماض الأمر ما دام الإصرار لا يزال. لكنني رأيت أن أنحو بالرد منحى خاصاً لا أصرح فيه بما تكشف لي من قراءتي للنص الأصلي ومقارنته بكلام "فضل"، وكان ذلك لأمرين: أحدهما أن الهمم الأولى لي كان تنفيذ الاعتراضات أيّاً كان مصدرها، وبيان وجه الجدوى في ما أخرجته للناس من عمل؛ وما كان شاغلي إذ ذاك الكشف عن قضية التلبس بين الترجمة والتأليف. وآخرهما تحسبي لرد يكون من فضل، ولرد قد يكون مني على الرد؛ فوجدته واجباً أن تدخر المفاجآت لوقتها المناسب. لذلك لم يكن عجباً أن يجد القارئ في ردي المنشور في مجلة "فصول" بعنوان "علم الأسلوب والمصادرة على المطلوب" إشارة مني حافزة إلى التساؤل ومثيرة للريبة؛ إذ علقت على ما فعل الكاتب من نسبته ما أورده من آراء لبعض الباحثين على جاري عاداته، مع أن صاحب الرأي المنسوب

¹ المجلد الخامس، العدد الثالث، 1985.

على الحقيقة هو "أولمان"؛ ذلك الذي قتله "فضل" نقلاً، فقلت في ردّي: "هذا كلام لا يشوب سلامته إلا تجهيل الإسناد، واستخدام كلمة (بعض) التي تصدق في لسان العرب على الواحد والكثرة. أفيكون فضولا مني أو من أي قارئ أن يسأل: "مَنْ بعض الباحثين هذا (أو هؤلاء)؟ أم أن في الأمر سرّاً لا ينبغي للقراء أن يطلعوا عليه؟". وكان في هذه الإشارة أنذراً غنائاً عن العبارة لمن يجيد قراءة ما وراء السطور.

أما وقد هيأت لنا المقادير تلك الترجمة الرصينة والدقيقة على يد عياد فقد حرص الحق، وإذا أيسر مقارنة بين الصورتين اللتين ظهر بهما نص أولمان في الموضوعين تهادينا إلى السمات الفارقة بين الترجمة الخالصة والتأليف الملتبس بالترجمة، وتلكم حصيلة المقارنة:

- استحوذ "المؤلف / المترجم" لنفسه على اعتراضات أولمان بقوله: "نسوق جملة من الاعتراضات ..."، واختفى اسم أولمان وراء عبارة (الباحثون) و(بعض الباحثين).
- أطلقت العبارة نفسها على مقتبسات ومخططات لا يجوز أن تطلق إلا على مسمى معلوم، وقد ضربنا لذلك مثلاً في ما تقدم ليس وراء بيانه بيان.
- استبدلت في نسخة فضل عبارة: "ولما كنا نعيش في عصر إحصائي"، بالعبارة الواردة في ترجمة عياد: "نحن نعيش في عصر الإحصاء".
- تقول العبارة في ترجمة عياد: "إن الطريقة الإحصائية تعوزها الحساسية الكافية للتقاط بعض الملاحظ الدقيقة في الأسلوب؛ كالظلال الوجدانية، والأصداء الموحية، والتأثيرات الإيقاعية الدقيقة، وما إلى ذلك" [106]. أما العبارة المناظرة في نسخة فضل فهي: "يعد المنهج الإحصائي أشد غلظة وأكثر بدائية من أن يلتقط بعض الظلال المرهفة للأسلوب؛ مثل الإيقاعات العاطفية، والإيحاءات المستثارة، والتأثيرات الموسيقية الدقيقة" [305]. وميزان المقارنة بين العبارتين يَرَجَحُ بالأولى دون الثانية، ولعل ذلك من باب التمايز المتوقع بين طبقات الترجمة ومراتب إجادتهم.
- جاء الاعتراض الثاني في ترجمة "عياد" ليثبت أن "البيانات العددية يمكن أن تضفي دقة زائفة على معطيات أشد تعقيداً أو أصعب ضبطاً من أن تسمح بمثل هذا العلاج". وأورد "أولمان" لذلك مثلاً شارحاً من الأدب الغربي لدراسة أسلوبية إحصائية عالجت أحد أعمال بروس، وتوقع لها "أولمان" -من قراءته مَلْخَصاً للبحث- أن تعطي انطباعاً مضللاً؛ معللاً لتوقعه بأن: "من درس طريقة التصوير عند ذلك الكاتب يعلم أن كثيراً من تشبيهاته واستعاراته تتشابه

بحيث لا يمكن فصل بعضها عن بعض، وتكون ما يشبه المتاهة من التمثيلات المتداخلة والمتعاقبة حتى إنه يستحيل إحصاؤها بدقة".

كان ذلكم نصّ الاعتراض ومثاله الشارح عند "أولمان". فكيف أمكن لعبارة "فضل" الاستخفاء بالترجمة وتسويقها في هيئة تأليف؟ لقد جاء الحلّ سهلاً ويسيراً حين صاغ "فضل" اعتراض "أولمان"، مدّعياً إياه لنفسه على طريقته الخاصة فقال: "قد تضيي الحسابات العددية نوعاً من الدقة الزائفة على بيانات متشابكة أشد سيولة من أن تخضع لهذه المعالجة؛ فلو افترضنا مثلاً أن أحد الباحثين قد أعد دراسة عن الصورة في شعر محمود حسن إسماعيل، واستخدم فيها المنهج الإحصائي، فسوف يطالعنا بأرقام هائلة لو عدّ كل تشبيه واستعارة ومجاز، بينما لو تأملنا هذا الشعر لوجدناه أسراباً من الصور المتراكبة التي يصعب علينا أن نحكم بنهاية إحداها وبداية الأخرى...".

هكذا حلّ محمود حسن إسماعيل محل بروست في عرض الكلام المترجم، بعد ما كان من تجهيل إسناده وإماطة علامات التنصيص عنه وتعويم الإحالات -والمراد من ذلك أن يحصل الإيهام للقارئ بأن ما كتبه "فضل" ينتمي إلى جنس التأليف الخالص له، وأنه منبّت الصلة بجنس الترجمة، وأن يحتبك التليبس بين هذين الجنسين المتميزين من أجناس الكتابة. وأقول: هنا ينشأ سؤال يحار اللبيب في التماس جواب له: لم كان ما كان! ولمّ القصد إلى تحريف الكلم من بعد مواضعه في عالم متقارب الجهات ومشتبك العلائق، وفي خطاب قارئ معاصر زويت له جنبات الأرض؛ فما عادت تجوز عليه مثل هذه الحيل والطرائق!!

كان ذلكم محاولة فحص مجهري لخلية حية من الكتابة، تمثل بجميع خصائصها السابق بيانها جنساً من التصنيف "العلمي" في الحقل اللساني والأسلوبي، وربما في حقول معرفية أخرى. ولا أحسبه إلا داء فاشياً في كثير مما تخرجه دور النشر للناس لأعلام مذكورين كان يرجى منهم للعلم خير كثير، وهم -من ثم- عسيون أن يكونوا قدوة وإماماً لشدة الباحثين من بعدهم. ولا أكاد أجد باعثاً على مثل ذلك إلا إيثار العجلة، وابتدار السبق عنوة واقتداراً في غيبة تمام الأهبة وجودة الإعداد. ولعل أشد ما يكون خطراً هذه الفعلة حين تكون عن تكلف من المرء لما لا يحسن وهو في زماننا هذا كثير مشهود. ذلكم، وحسبنا من البيان ما كان؛ فإن فيه غناء من التعقب واستيعاب القول بضرب الأمثال على هذه الظاهرة من كتب ومقالات كثيرة في اللسانيات عامة، والبحث الأسلوبي منها خاصة؛ وبعض الفاعليها يعدون عند كثير من مخسري الميزان من أئمة العلم وشيوخ الصناعة. هذا؛ وأن في تعقب ذلك ما فيه من إملال القارئ وإفناء الزمان، وصرف الهمة عما هو خير من وجوه العمل. ولعلنا قد

أصبنا من مقاصد الكلام ما نريد؛ فما بنا هنا إلا إرادة التنبيه واستيقاظ النظر؛ إبراءً للذمة ودرءاً للخطر.